

تأثير الاختلاف في معايير الإفصاح عن المخزونات من وجهة نظر المجالس الدولية للمحاسبة (IASB/FASB)

*The Impact Of The Difference In Inventory Disclosure Standards From The
Point Of View Of The International Accounting Boards (IASB/FASB)*

عبد الحليم سعيدي

جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

abdelhalim.saidi@univ-biskra.dz

فلته حمدي

جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

fella.hamdi@univ-biskra.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2023/02/17	يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على تأثير الاختلافات الموجودة في معايير الدولية للمحاسبة (GAAP/IFRS-IAS) في مجال التقييم والإفصاح بالنسبة للمخزونات على القوائم المالية، حيث تم توزيع 42 استمارة استبيان على عينات من المهنيين المختصين في مجال المحاسبة والتدقيق وكذا الأكاديميين. وقد بينت نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) V.20، أن هناك تأثير لإختلافات معايير تقييم والإفصاح عن المخزونات من وجهة نظر مجالس الدولية للمحاسبة (IASB/FASB)، وأن التقارب بين كلا المجالسين سيساهم في توحيد الإفصاح عن المخزونات ضمن القوائم المالية.
تاريخ القبول: 2023/03/18	
الكلمات المفتاحية: ✓ مجلس معايير ✓ المحاسبة الدولية ✓ مجلس معايير المحاسبة	
Article info	Abstract :
Received 17/02/2023	This research aims to shed light on the impact of the differences in the International Accounting Standards (GAAP/IFRS-IAS) in the field of valuation and disclosure regarding inventories on the financial statements, where 42 questionnaires were distributed to a sample of professionals specialized in the field of accounting and auditing as well as academics. The results of the Statistical Analysis Program (V.20 (SPSS) showed that there is an impact of the differences in the standards of evaluation and disclosure of inventories from the point of view of the International Accounting Boards (IASB / FASB), and that the convergence between both boards will contribute to standardizing the disclosure of inventories within the financial statements.
Accepted 18/03/2023	
Keywords: ✓ IASB ✓ FASB ✓ Disclosure of inventories	

1. مقدمة:

يعتبر الانفتاح الاقتصادي والمحاولات الرامية لتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي، البوابة التي عرفت من خلالها تطبيقات المحاسبة تحويلات جذرية متسارعة، أهم ما صار يميزها البعد الدولي الذي أفرزته تفاعلات المحيط العالمي وانتشار الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات، غير أن اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول دفع إلى توحيد وتقريب هذه الممارسات فبدأت الجهود تصب على وضع أسس وقواعد لمهنة المحاسبة الدولية و معايير الإفصاح المالي (IFRS/IAS) و (GAAP) والتي تهدف إلى تحقيق التوافق وتوحيد المبادئ المحاسبية على المستوى الدولي لضمان قراءة و فهم عالمي موحد للقوائم المالية والإفصاحات المحاسبية التي تتضمنها، و قد تفاعلت المؤسسات مع هذه التغييرات ومع البيئة الجديدة التي أفرزتها الإصلاحات الاقتصادية .

ولقد اهتمت المعايير المحاسبية و الدولية والمالية بالمخزونات، والتي أعطت اهتماما بالغاً لموضوع المخزونات مباشرة بعد موضوع إعداد القوائم المالية، حيث تناولت المخزونات في المعيار المحاسبي الدولي الثاني (IAS02) والمعيار المحاسبي الأمريكي (GAAP43) وذلك لكون المخزونات تعد عنصراً حساساً ومؤثراً على نشاط المؤسسة مهما كان نوعها، حيث تعتبر من الأصول المتداولة التي تحتفظ بها المؤسسة بغرض بيعها أو استخدامها في إنتاج السلع المعدة للبيع .

من خلال ما سبق يمكن التوصل الى تحديد إشكالية الدراسة كالتالي :

ما هو أثر تقييم المخزونات والإفصاح عنها في القوائم المالية من وجهة نظر المجالس الدولية للمحاسبة (IASB/FASB) ؟

2. فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذو دلالة احصائية على ان الاختلاف بين معايير التقييم و الإفصاح عن المخزونات من وجهة نظر

مجالس المحاسبة الدولية (IASB/FASB) يأتري على القوائم المالية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذو دلالة احصائية بأن مشروع التقارير (IASB/FASB) يساهم في توحيد الإفصاح عن المخزونات

في القوائم المالية.

3. أهمية الدراسة :

يستمد البحث أهميته من الإتجاه الدولي المتزايد نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من أجل الحد من المشاكل التي تطرحها التطبيقات المحاسبية المختلفة على المستوى الدولي، حيث أن الرغبة في الاندماج في الاقتصاد الدولي دفعت العديد من الدول إلى اعتمادها كمعايير وطنية بشكل رسمي، وتزداد أهمية هذا البحث خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخذ بعد الخطوة نحو تبني المعايير الدولية و بقيت محتفظة بمعاييرها الوطنية خاصة في مجال معايير المخزونات الذي سوف نتناوله في هذا البحث ومعرفة مختلف الاختلافات بين المعايير المحاسبية الدولية و المعايير المحاسبية الأمريكية في مجال المخزونات و التطرق الى أهم نقاط الاختلاف بينهما.

وتسليط الضوء على مشروع التقارب القائم بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية وأيضاً إبراز أهم التغييرات التي طرأت على المعايير المحاسبية الدولية منذ بداية نشأتها.

4. أهداف الدراسة:

✓ التعرف فيما إذا كان هناك اختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية المالية في تقييم المخزونات والإفصاح عنها في القوائم المالية.

✓ التعرف على المعايير الدولية للمحاسبة (GAAP/IAS-IFRS) التي تتضمن معايير تقييم المخزونات والإفصاح عنها.

✓ التعرف على المجالس الدولية (IASB/FASB) التي تصدر هذه المعايير خاصة التي تنص على تقييم المخزونات والإفصاح عنها في القوائم المالية.

5. الدراسة النظرية:

أولاً: القوائم المالية في ظل المشروع المشترك بين (IASB/FASB)

منذ أكثر من 25 عاماً من نشر أول إطار مفاهيمي، قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بمشروع لتحقيق إطار مفاهيمي مشترك لتنسيق وتحديث محتواه (EVELYNE, 2012, P 37).

وليس المقصود من المشروع المشترك المنطلق بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية إعادة صياغة الإطار المفاهيمي بأكمله بل لتحديثه على بعض النقاط ودمج المفاهيم التي ظهرت في المعايير، مثل القيمة العادلة (القيمة الجارية) التي لا يتضمنها في هذا الوقت؛ ونتيجة لذلك، فإن الأطر المفاهيمية ينبغي أن تتضمن (EVELYNE, 2012, P 37)

- الأهداف؛
- الخصائص النوعية؛
- مضمون القوائم المالية (بما في ذلك تعريفات الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات)؛
- معايير الاعتراف والقياس في القوائم المالية؛
- نشر المعلومات المكتملة في كل أنواع الوثائق (القوائم المالية، الملاحق).

نقطة الخلاف بين (IASB/FASB) ترتبط بالمستفيدين من المعلومات، فبالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عدة مستفيدين معروفين هم: (المستثمرين والموظفين والمقرضين والموردين والعملاء والحكومة)؛ ودون أن يكون هناك تسلسل هرمي فيما بينها، ومن المفترض أن تلبية احتياجات المستثمرين ينبغي أن تستوفي أيضاً أصحاب المصلحة الآخرين؛ أما بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، يجب على جميع المعلومات أن تركز على احتياجات المستثمرين، وهذا التركيز على فئة واحدة من مستخدمي المعلومات انتقد في الكثير من الأحيان، والمسائل التي يدور تناولها هاتين المنظميتين تتعلق بطبيعة الحال عن طريق تحقيق ما يلي:

- ما هي أنواع القرارات الخارجية وصانعي القرارات التي ينبغي إلباء الأولوية لهم في إعداد المعلومات المحاسبية والمالية؟
- هل أن المستثمرين والمقرضين، والشركات الصغيرة والشركات العائلية، والمنظمات غير الهادفة للربح أو القطاع العام هم بحاجة إلى معلومات أكثر أو أقل أو معلومات أخرى من قبل تقرير الشركات الكبيرة أو الشركات التي تستخدم الجمهور على الإدخار؟
- هل المفاهيم المتعلقة بنوع واحد من التقرير المالي، تهدف أساساً إلى تلبية احتياجات فئة واحدة من صانعي القرار لا تزال على ضوء التطورات التكنولوجية أفضل وسيلة للإفصاح عن المعلومات لمجموعة واسعة من المستعملين؟

هذه القضايا المختلفة، هي المواضيع التي تمت مناقشتها على نطاق واسع خلال السنوات 1970-1980 في الولايات المتحدة والعودة إلى جدول الأعمال مع الصعوبات التي تواجهها بمحاذاة معايير المحاسبة للقطاع العام على أولئك من القطاع الخاص أو اتساع الفجوة بين المعلومات المحاسبية والمالية التي يجب نشرها أو تقديمها من المجمعات الكبيرة إلى الأسواق المالية والتي ينبغي أن توفر للمؤسسات المصغرة، ففي تقرير لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عام 1998 بخصوص مستقبل المعايير المحاسبية الدولية، أعلن أن استخدام مجموعة واحدة من معايير المحاسبة لتطبيق في كل أنحاء العالم أمر مرغوب فيه و يمكن تحقيقه (دهمش، 2015، ص 09)

ثانياً: خطوات تحقيق التقارب بين مجلس معايير المحاسبة الدولية والمحاسبة المالية (IASB-FASB)

إن تزايد نبرة العولمة في المعايير المحاسبية بعد أن تشكلت ملامح وأسس كيان دولي متماسك من معايير المحاسبة، وكذلك نتيجة لبعض الكوارث المحاسبية التي وقعت في أمريكا في مطلع هذا القرن، بدأت البورصة الأمريكية ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، يقترب شيئاً فشيئاً من معايير المحاسبة الدولية، واقترب أمريكا في هذا الصدد ذو شقين (أحمد، 2005، ص 56)

- الشق الأول: هو تغيير بعض المعايير الأمريكية لتوافق مع المعايير الدولية،
- الشق الثاني: هو تغيير بعض المعايير الدولية لتوافق مع المعايير الأمريكية.

ولتصبح منظمة توحيد عالمية، فضلت هيئة الأوراق المالية (SEC) تعزيز موقف لجنة معايير المحاسبة الدولية (L'ASC) قبل إعادة الهيكلة سنة 2001، عن طريق تطوير منظمتها لنموذج يعتمد في مرجعه على مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، و الذي يضمن قدرتها على النفوذ، (HOARAU, 2003, PP 4-6) وبالتالي فإذا لما الأمريكيين لا يتبنون معايير (IFRS) كنوع من الحل الوسطي الممكن اعتماده، فإن الحل المقترح من قبل الجهاز الفني لهيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) في جوان 2001، يسعى إلى تعديل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) بإدخال تدريجياً (IFRS) خلال الفترة الانتقالية من خمس سنوات إلى سبع سنوات.

مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) احتفظ بدوره كمنظمة توحيد الأمريكية، من خلال تقديمه على سبيل المثال: دليل المستخدم لتغطية الحالات الأمريكية، في نهاية الفترة الانتقالية، و ينبغي أن تكون الجهة المصدر "الولايات المتحدة" أن تحترم المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP)، أيضاً قادرة على أن تكون تصريحتها تتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية (IFRS) التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، و بين هذا الحل دعم مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) لوضع معايير المحاسبة العالمية (IFRS)، مع الحفاظ على الاسم المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP)، في جميع مجالات القانون المدني، و الشركات و القانون الجنائي لأعمال التجارية، و علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى الذي أوصى به المعهد الأمريكي للخبراء المحاسبين (AICPA)، و هيئة الأوراق المالية الأمريكية باختيار تبني (IFRS) من قبل الشركات المدرجة في سوق رأس المال في الولايات المتحدة، بغية تسهيل القابلية للمقارنة مع القوائم المالية من قبل جهات المصدرة الأجنبية الخاصة، الذين يقومون بنشر حساباتهم من خلال معيار الإبلاغ المالي

الدولي (IFRS12) (BARBE AND LAURENT, 2012, P 43).

كما سعت المفوضية الأوروبية لفترة طويلة من أجل تطوير قواعد المحاسبة بغض النظر على المبادئ الأمريكية، و انتقل الدعم لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فقط، لأنه كان الإستراتيجية الوحيدة التي يمكن من خلالها منع سيطرة مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً (GAAP) على الأسواق المالية، و مع ذلك فوجود الحاجة لمعايير محاسبية (وطنية، دولية و كذلك الإقليمية) يعقد لا محالة حياة المؤسسات الأوروبية و يجعل نشر القوائم المالية الحالية أكثر تكلفة، و لكن لا يمكن أن تتجاهل المفوضية الأوروبية لتلك المعايير الدولية، كما أن القرار بإدماج المعايير لمجلس معايير المحاسبة الدولية في قانون المفوضية، قد أعطى هذه المنظمة الخاصة العالمية المؤسسة الشرعية التي افتقرت إليها في البداية و قدم الشرعية القانونية لمعاييرها (COLASSE, 2003, P 45).

ويمكن القول أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) هو منظمة بدون القوة التي تهيمن عليها المبادئ المحاسبية الأنجلوسكسونية، ولبلوغ أهدافه وتحقيق طموحاته، يشرع في السعي للدعم الاستراتيجي الذي على الأرجح يمكن أن يعطي له ما يفتقر إليه من قوة (COLASSE, 2003, P 46) وبالتالي قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن الأسلوب المفضل لوضع وتطوير المعيار هو العمل في شراكة مع واحدة أو أكثر من المنظمات الدولية، لتحقيق التقارب وتجنب هدر الموارد، وكان لديهم في الواقع التزام وجهه لوجه لتحقيق تقارب في معايير القائمة في كل دولة (الدول التي تملك نفس الإطار المفاهيمي بشكل عام)، و إذا كان مجلس معايير المحاسبة الدولية قد يحتاج إلى

مساعدة لتبنيها ببساطة؛ وقد جاء الدعم من خلال اتفاقية (L'ACCORD NORWALK) التي وقعت في أكتوبر 2002 مع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، وفي هذا الاتفاق يلتزم مجلس معايير المحاسبة الدولية بمتابعة التقارب الخاصة مع معايير المحاسبة الأمريكية (WALTON, 2005, PP 18-24).

فمن خلال اتفاقية المشتركة بين المرجعين، نتجت "مذكرة تفاهم" في عام 2006، وقد استكملت في عام 2008، حيث حدد جدول أعمال مشترك بين (FASB/IASB)، مع قائمة بالمشاريع في المدى القصير و الطويل تؤدي إلى تحسين المرجعين الدوليين، (BARBE AND LAURENT, 2012, P 43) والهدف من هذه المشاريع هو توفير جدول زمني فيما يتعلق بمبادرات التقارب بغية التوصل لإزالة متطلبات المقارنة مع معايير المالية الدولية (IFRS) بحلول عام 2009، و الاضطلاع بالبرامج الحالية لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، وهذا الأخير يعتبر منظمة توحيد أمريكية، تلعب دورا بالغ الأهمية كعضو في مجلس معايير المحاسبة الدولية، و سياسة التقارب لمعايير المحاسبة الدولية مع المعايير الأمريكية هو بالأحرى غير متوقع في السياسة المحاسبية (WALTON, 2005, PP 18-24).

و من أجل تحقيق هذا الهدف، بدأ العمل على وضع إطار تصوري مشترك، حيث تم إصدار وثيقة نقاش تقترح أن يكون للقوائم المالية هدف واحد هو توفير معلومات مفيدة للمستعملين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار و الافتراض و قرارات أخرى تتعلق بتخصيص الموارد (في المقابل يضيف الإطار التصوري للمرجع المحاسبي الدولي أن القوائم المالية تظهر أيضا نتائج التسيير أو مقارنة النتائج المحققة بالموارد التي وضعت تحت تصرف المسيرين)، و أول مشكل طرح هو اختلاف المعنى عند الترجمة فمثلا في النسخة الانجليزية نجد كلمة (STEWARDSHIP) وهي غير سهلة للترجمة إلى الفرنسية (تقييم علاقات الوكالة أو إمكانية مساءلة الإدارة) و قد تم اقتراح إزالة هدف تقييم المسيرين لأنه متضمن في هدف المساعدة على اتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد.

و استقبلت الهيئتين 179 جوابا حول وثيقة النقاش أغلبها رأت أن مستعملي القوائم المالية لا يأخذون فقط قرارات تخصيص مواردهم (لا تساعد فقط المستثمرين في اتخاذ قرار الاحتفاظ بالأسهم، زيادة أو تخفيض استثماراتهم)، بل عليهم اتخاذ قرار الاستثمار في إستراتيجية المؤسسة، و هل من الواجب الاحتفاظ بالمسيرين أو تعويضهم (الحكم على نوعية التسيير و ليس على نتائجه فقط)، إضافة إلى ذلك تم طرح موضوع التكلفة التاريخية و علاقته بالقوائم المالية، و ضرورة الاهتمام بالمعلومات السابقة دون إهمال توفير معلومات عن الفترات المستقبلية (CHRISTOPHE, 2004, P 4).

ومن بين الإجراءات المتخذة من كلا الهيئتين في هذا الإطار (أحمد، 2005، ص 57)

- الخطوات التي اتخذها (FASB) أصدر أربع مسودات لتعديل أربعة معايير حتى تتوافق مع المعايير الدولية وهي: (المحاسبة عن التغييرات المحاسبية، ربح السهم (EPS)، مبادلة الأصول غير النقدية، قياس تكلفة المخزون، إضافة إلى مشروع يتعلق بتبويب الالتزامات المتداولة وغير متداولة)؛
- الخطوات التي اتبعها (IASB) الخطوات التي اتخذها الجانب الأمريكي قد جاءت في أعقاب الخطوة التي اتخذها مجلس معايير المحاسبة الدولية حيث قد سبق له أن أصدر مسودة رقم (04) حول معيار التخلص من الأصول غير المتداولة والإفصاح عن العمليات المتوقفة، و ذلك لتعديل المعيار الدولي 35 ليتوافق مع المعيار الأمريكي، كما يوجد تعاون بين المجلسين لدراسة الاختلافات المحاسبية فيما يتعلق بما يلي: (تكاليف البحوث و التطوير، ضرائب الدخل، التقرير عن القوائم المالية، الاندماج، حوافز منح الأسهم، الاعتراف بالإيراد... الخ).

و عن "HANS HOOGERVORTS" الرئيس السابق لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أشار في مؤتمر مؤسسة (IFRS) في بوسطن أكتوبر 2011، إلى الأهمية بالنسبة للشركات و المستثمرين في الحصول على لغة واحدة للقوائم المالية في النهاية من اجل تحسين شفافية السوق، غير أن مرجع (IFRS) غير مخصصة للاعتبارات القانونية أو ضريبة الخاصة بدولة ما (BARBE AND LAURENT, 2012, P 43).

وفي الواقع، تفعيل التقارب يكون من خلال تنازلات متبادلة، حيث أن بعض معايير (IFRS) الجديدة مثل (IAS 23) المراجع أو معيار (IFRS 8) متطابقان مع نظيره المرجع الأمريكي، في حين أن بعض المعايير الأمريكية قد تقاربت مع معايير (IFRS) مثل (IFRS 2) أو (IFRS 3) المراجع؛ أما اليوم، فالمشاريع الرئيسية الجارية تنطوي على وضع معايير جديدة مشتركة تتعلق بالأدوات المالية، و رقم الأعمال الجارية، و عقود الإيجار، وهذه القضايا الثلاث الأساسية هي موضوع الكثير من مسودات المعروضة و عديد من النقاشات التي ينبغي أن تؤدي إلى نشر المعايير النهائية في عام 2012 مع دخول حيز التطبيق قبل عام 2015. ونتيجة لسبع سنوات من العمل يجب اتخاذ القرار من قبل هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) تبني مرجع (IFRS) أو الإبقاء على المعايير الأمريكية، والقضية معروفة إذا ما ستكون معايير (IFRS) مرجعا محاسبيا ليوم واحد على مستوى المخطط العالمي ستبقى سارية المفعول، لذا أصدر الجهاز الفني لهيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) تقريرين أواخر نوفمبر 2011 (BARBE AND LAURENT, 2012, P 43)

الأول يتعلق بتطبيق (IFRS) في العالم، وأوروبا على وجه الخصوص على عينة مما يقارب مائتي (200) شركة: هذا التقرير سلط الضوء على الامتثال العام لمتطلبات تطبيق (IFRS) مع شقين فيما يتعلق بالوضوح وشفافية القوائم المالية من جهة، والتنوع في تطبيق من جهة أخرى؛ الثاني يتعلق بتقييم (IFRS) من قبل النظام الأمريكي، بتسليط الضوء على المجالات (IFRS) التي تقدم أحكاما اقل تفصيلا ودقة من المبادئ المحاسبة المقبولة عموما (GAAP).

وما يمكن أن نصل إليه من خلال ما سبق هو ما قاله (DAVID TWEEDIE) الرئيس السابق لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، انه يجب ان تكون عملية وضع المعايير أكثر نشاطا وسريعة الاستجابة والمسؤولية، وذلك أن التوحيد المحاسبي الدولي ظاهرة حديثة، وفي حركة دائبة لتكييف القوائم المالية مع تغيرات البيئة المالية؛ كما يجب على مؤسسة (IFRS) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الاستماع لأصحاب المصلحة، دون الخضوع لضغوط سياسية التي سوف تؤدي إلى تدهور نوعية عملهم، و نشارك جميعنا، معدي و مدققين الحسابات و المحللين الماليين و مجمع مستخدمي القوائم المالية، في هذه العملية

بتطور المستمر (BARBE AND LAURENT, 2012, P 43)

6. الدراسة الميدانية واختبار فرضيات الدراسة:

تم استخدام استبيان الدراسة على عينة من أكاديميين في مجال المحاسبة ومن محافظي الحسابات، حيث تم اعداد نسخة الكترونية من الاستبيان، ونسخة عبر أوراق شملت مجموعة من الأساتذة من جامعة بسكرة ومكاتب تدقيق حسابات في مختلف الولايات: بسكرة، وباتنة، ووادي سوف، تقورت وعبر الإنترنت لأصحاب التخصص، في الأخير تحصلنا على 42 استمارة صالحة للاستعمال.

1-1 صدق المقياس:

• الاتساق الداخلي: (VALIDITY INTERNAL)

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي ينتمي إليه هذا الفقرة، وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان، من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبيان و الدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه.

• نتائج الاتساق الداخلي: (INTERNAL VALIDITY)

الجدول رقم (01): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول و الدرجة الكلية للمحور الأول

القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل سبيرمان	المحور الأول: مدى تأثير إختلافات معايير تقييم والإفصاح عن المخزونات من وجهة مجلس IASB/FASB على القوائم المالية
0.001	0.489	1 تأثير الإختلافات في سياسات المحاسبة للمخزون من شركة الى شركة في دولة أخرى على تحليل القوائم المالية
0.000	0.660	2 تأثير إختلاف سياسات المحاسبة في تقييم المخزون على إفصاح عليه في قوائم المالية
0.000	0.624	3 التغيير من طريقة محاسبية الى أخرى في تقييم المخزون تأثير على نتيجة في قوائم المالية
0.000	0.762	4 إستخدام طريقة تكلفة سوقية لتسجيل قيمة مخزون كما نص معيار GAAP43 تأثير بشكل كبير على نتائج قوائم مالية
0.000	0.667	5 الإختلاف بين المعيارين في حساب التكاليف المخزون تأثير عرض قوائم المالية
0.000	0.650	6 تأثير الإختلافات في سياسات المحاسبة للمخزونات على المستثمرين من الخارج على تحليل قوائم المالية للشركات الوطنية

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20 (*مستوى الدلالة المستخدم هو $\alpha=0.05$).

و الذي بين معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha=0.05$)، و التي تبين ان المحور الأول صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (02): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني و الدرجة الكلية للمحور الثاني

القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل سبيرمان	المحور الثاني: أهمية مشروع التقارب في توحيد الإفصاح عن المخزونات في القوائم المالية
0.000	0.560	1 يعتبر مشروع التقارب خطوة إيجابية في توحيد الإفصاح عن المخزونات في القوائم المالية
0.000	0.579	2 إستطاع مشروع التقارب اختزال مجموعة من الفوارق في الإفصاح عن المخزونات في القوائم المالية
0.000	0.488	3 لا يكفي التوجه نحو مشروع تقارب المعايير دون إلزام المؤسسات بالإفصاح عن كل التغييرات في المعايير المحاسبية
0.000	0.681	4 لا يكفي التوجه نحو مشروع تقارب المعايير دون معالجة جميع الإختلافات بين المعيارين
0.000	0.547	5 يساهم مشروع التقارب المحاسبي في معالجة الإختلافات المحاسبية خاصة في في معايير للمخزونات من أجل تسهيل عملية مقارنة وتفسير القوائم المالية للشركات المدرجة في بلدان مختلفة
0.000	0.536	6 يساهم مشروع التقارب في تشجيع شركات متعددة الجنسيات و الذي يساعدها في توحيد قوائم المالية

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20 (*مستوى الدلالة المستخدم هو $\alpha=0.05$).

و الذي بين معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، و التي تبين ان المحور الثاني صادق لما وضع لقياسه.

2-1 حساب معامل ألفا كرونباخ (CRONBACH'S ALPHA COEFFICIENT): إستخدمنا طريقة ألفا كرونباخ لقياس

ثبات الاستبيان، و كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول أدناه

الجدول رقم (03): يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان.

الرقم	المحاور	معامل ألفا كرونباخ
2.	المحور الأول: مدى تأثير إختلافات معايير تقييم والإفصاح عن المخزونات من وجهة مجلس IASB/FASB على القوائم المالية	0.884
3.	المحور الثاني: أهمية مشروع التقارب في توحيد الإفصاح عن المخزونات في القوائم المالية	0.721

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20 (*مستوى الدلالة المستخدم هو $\alpha = 0.05$)

و توضح النتائج المبينة في الجدول أعلاه رقم (03)، أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور، و تتراوح بين (0.721 - 0.884) لجميع محاور الاستبيان، كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبيان تساوي (0.939) و هذا يعني أنه معامل مرتفع (جيد)، وبذلك نكون قد تأكدنا من صدق وثبات الاستبيان الخاص بالدراسة مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان و أنه صالح لتحليل النتائج و الإجابة على أسئلة الدراسة و اختبار فرضياتها.

3-1 مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في فئتين أساسيتين الأولى تتمثل في أساتذة أكاديميين في تخصص المحاسبة والتدقيق، أما الفئة الثانية فتتمثل في مدقي الحسابات من محافظي حسابات و خبراء محاسبين، كما تم الاستعانة بآراء بعض الإطارات مهنيين في إطار المحاسبة باعتبارهم معنيين كذلك بنتائج المحاسبة و تقارير التدقيق.

4-1 اختبار فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، ومن أجل إثبات صحة أو نفي الفرضيات الخاصة بها، سيتم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية و ذلك من خلال استخدام البرنامج الإحصائي STATISTICAL PACKAGE FOR THE SOCIAL SCIENCES V.20 (SPSS)، والوصول إلى نتائج تتعلق باختبار فرضيات الدراسة.

- اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أنها توجد علاقة ذو دلالة احصائية على ان الاختلاف بين معايير التقييم و الإفصاح عن المخزونات من وجهة نظر مجالس المحاسبة الدولية (IASB/FASB) يؤثر على القوائم المالية .

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1-6) المحور الاول " مدى تأثير إختلافات معايير تقييم والإفصاح عن المخزونات من وجهة مجلس (IASB/FASB) على القوائم المالية "، وقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (ONE SAMPLE T- TEST) لاختبار صحة هذه الفرضية كالآتي:

H_0 : $\longrightarrow P=1/2 (50\%)$

H_1 : $\longrightarrow P \neq 1/2 (50\%)$

- الفرضية الصفرية (H_0): وتعني ان متوسط اجابات أفراد عينة الدراسة يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$)؛

- الفرضية البديلة (H_1): وتعني ان متوسط اجابات أفراد عينة الدراسة لا يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية $(\alpha=0.05)$ ؛

الجدول رقم (04): مدى تأثير إختلافات معايير تقييم والافصاح عن المخزونات من وجهة نظر مجلسي (IASB/FASB) على القوائم المالية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة Sig
1	1.1667	0.48973	29.1675	-11.028	0.000
2	1.1905	0.45468	29.7625	-11.538	0.000
3	1.3810	0.73093	34.525	-5.489	0.000
4	1.4762	0.63392	36.905	-5.355	0.000
5	1.5238	0.70670	38.095	-4.367	0.000
6	1.3571	0.65598	33.92	-6.351	0.000
جميع فقرات المحور الأول	1.3492	0.39614	33.73	-11.674	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20 (مستوى الدلالة المستخدم هو $\alpha=0.05$)

- يبين الجدول رقم (04) أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى للمحور الثاني "تأثير الإختلافات في سياسات المحاسبة للمخزون من شركة الى شركة في دولة أخرى على تحليل القوائم المالية" تساوي 1.16 و الوزن النسبي يساوي 29.16 % وهو أقل من الوزن النسبي المتوسط "50% وقيمة t المحسوبة تساوي -11.028، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للفقرة هو 0.48، و هذا يعني رفض الفرضية البديلة (H_1) و قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على انه يوجد اختلاف في متوسط إجابات افراد العينة عن درجة الحياد (2)، عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، و بما ان متوسط

إجابة افراد العينة هو 1.16 الذي يقع في مجال موافق، و هذا يعني ان افراد العية اجابتهم متفقة فيما يخص تأثير الاختلافات في سياسات المحاسبية للمخزون من شركة الى شركة في دولة أخرى على تحليل القوائم المالية.

- يبين الجدول رقم (04) أن المتوسط الحسابي للفقرة الثانية للمحور الأول " تأثير اختلاف سياسات المحاسبية في تقييم المخزون على افصح عليه في قوائم المالية " تساوي 1.19 و الوزن النسبي يساوي 29.76 % وهو أقل من الوزن النسبي المتوسط " 50% وقيمة t المحسوبة تساوي -11.538، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للفقرة هو 0.45، و هذا يعني رفض الفرضية البديلة (H_1) و قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على انه يوجد اختلاف في متوسط إجابات افراد العينة عن درجة الحياد (2)، عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، و بما ان متوسط إجابة افراد العينة هو 1.19 الذي يقع في مجال موافق، و هذا يعني ان افراد العية اجابتهم متفقة فيما يخص تأثير اختلاف سياسات المحاسبية في تقييم المخزون على افصح عليه في قوائم المالية.
- يبين الجدول رقم (04) أن المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة للمحور الأول " التغير من طريقة محاسبية الى أخرى في تقييم المخزون تأثير على نتيجة في قوائم المالية " تساوي 1.38 و الوزن النسبي يساوي 34.52 % وهو أقل من الوزن النسبي المتوسط " 50% وقيمة t المحسوبة تساوي -5.489، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للفقرة هو 0.73، و هذا يعني رفض الفرضية البديلة (H_1) و قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على انه يوجد اختلاف في متوسط إجابات افراد العينة عن درجة الحياد (2)، عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، و بما ان متوسط إجابة افراد العينة هو 1.38 الذي يقع في مجال موافق، و هذا يعني ان افراد العية اجابتهم متفقة فيما يخص أن التغير من طريقة محاسبية الى أخرى في تقييم المخزون تأثير على نتيجة في قوائم المالية.
- يبين الجدول رقم (04) أن المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة للمحور الأول " استخدام طريقة تكلفة سوقية لتسجيل قيمة مخزون كما نص معيار GAAP43 تأثير بشكل كبير على نتائج قوائم مالية " تساوي 1.47 و الوزن النسبي يساوي 36.90 % وهو أقل من الوزن النسبي المتوسط " 50% وقيمة t المحسوبة تساوي -5.355، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للفقرة هو 0.63، و هذا يعني رفض الفرضية البديلة (H_1) و قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على انه يوجد اختلاف في متوسط إجابات افراد العينة عن درجة الحياد (2)، عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، و بما ان متوسط إجابة افراد العينة هو 1.47 الذي يقع في مجال موافق، و هذا يعني ان افراد العية اجابتهم متفقة فيما يخص أن استخدام طريقة تكلفة سوقية لتسجيل قيمة مخزون كما نص معيار GAAP43 تأثير بشكل كبير على نتائج قوائم مالية.
- يبين الجدول رقم (04) أن المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة للمحور الأول " الاختلاف بين المعيارين في حساب التكاليف المخزون تأثير عرض قوائم المالية " تساوي 1.52 و الوزن النسبي يساوي 38.09 % وهو أقل من الوزن النسبي المتوسط " 50% وقيمة t المحسوبة تساوي -4.367، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للفقرة هو 0.70، و هذا يعني رفض الفرضية البديلة (H_1) و قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على انه يوجد اختلاف في متوسط إجابات افراد العينة عن درجة الحياد (2)، عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، و بما ان متوسط إجابة افراد العينة هو 1.52 الذي يقع في مجال موافق، و هذا يعني ان افراد العية اجابتهم متفقة فيما يخص أن الاختلاف بين المعيارين في حساب التكاليف المخزون تأثير عرض قوائم المالية.

- بين الجدول رقم (04) أن المتوسط الحسابي للفقرة السادسة للمحور الأول " تأثر الاختلافات في سياسات المحاسبة للمخزونات على المستثمرين من الخارج على تحليل قوائم المالية للشركات الوطنية " تساوي 1.35 و الوزن النسبي يساوي 33.92 % وهو أقل من الوزن النسبي المتوسط " 50% وقيمة t المحسوبة تساوي -6.351، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للفقرة هو 0.65، وهذا يعني رفض الفرضية البديلة (H_1) و قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على أنه يوجد اختلاف في متوسط إجابات أفراد العينة عن درجة الحياد (2)، عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، و بما أن متوسط إجابة أفراد العينة هو 1.35 الذي يقع في مجال موافق، و هذا يعني أن أفراد العينة اجابتهم متفقة فيما يخص تأثير الاختلافات في سياسات المحاسبة للمخزونات على المستثمرين من الخارج على تحليل قوائم المالية للشركات الوطنية.
- بين الجدول رقم (04) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول تساوي 1.34 و الوزن النسبي يساوي 34.73 % وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط " 50% وقيمة t المحسوبة تساوي -11.674، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للفقرة هو 0.39، وهذا يعني رفض الفرضية البديلة (H_1) و قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على أنه يوجد اختلاف في متوسط إجابات أفراد العينة عن درجة الحياد (2)، عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، و بما أن متوسط إجابة أفراد العينة هو 1.34 الذي يقع في مجال موافق، و هذا يعني أن أفراد العينة اجابتهم كانت متفقة على الاختلافات بين معايير تقييم الإفصاح عن المخزونات من وجهة مجلس (IASB/FASB) تأثر على القوائم المالية .
- نتيجة اختبار الفرضية الأولى:

حسب نتائج اختبار T لعينة واحدة فيما يخص فقرات المحور الأول، بينت أن أفراد عينة الدراسة متفقون على وجود تأثير إختلافات معايير تقييم الإفصاح عن المخزونات من وجهة نظر مجالس الدولية للمحاسبة (IASB/FASB) على القوائم المالية، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة (H_1) ونقبل الفرضية الصفرية (H_0): التي تنص على أنه توجد علاقة ذو دلالة احصائية حسب اجابات عينة الدراسة لكل من (الأكاديميين و محافضي الحسابات و محاسبين) حول تأثير إختلافات معايير تقييم الإفصاح عن المخزونات من وجهة نظر مجالس الدولية للمحاسبة (IASB/FASB) على القوائم المالية.

• اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على أنه توجد علاقة ذو دلالة احصائية بأن مشروع التقارب يساهم في توحيد الإفصاح عن المخزونات في القوائم المالية.

حيث تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1-6) المحور الثاني، وقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (ONE SAMPLE T- TEST) لاختبار صحة هذه الفرضية كآتي:

$$H_0: \longrightarrow P=1/2 (50\%)$$

$$H_1: \longrightarrow P \neq 1/2 (50\%)$$

- الفرضية الصفرية (H_0): وتعني أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$)؛
- الفرضية البديلة (H_1): وتعني أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة لا يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$)؛

الجدول رقم (05): أهمية مشروع التقارب في توحيد الافصاح عن المخزونات في القوائم المالية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة Sig
1	يعتبر مشروع التقارب خطوة إيجابية في توحيد الافصاح عن المخزونات في القوائم المالية	1.1667	0.43710	29.1675	-12.356
2	إستطاع مشروع التقارب اختزال مجموعة من الفوارق في الافصاح عن المخزونات في القوائم المالية	1.2857	0.55373	32.1425	-8.360
3	لا يكفي التوجه نحو مشروع تقارب المعايير دون إلزام المؤسسات بالإفصاح عن كل التغييرات في المعايير المحاسبية	1.2381	0.48437	30.9525	-10.194
4	لا يكفي التوجه نحو مشروع تقارب المعايير دون معالجة جميع الاختلافات بين المعيارين	1.3810	0.69677	33.525	-5.758
5	يساهم مشروع التقارب المحاسبي في معالجة الاختلافات المحاسبية خاصة في في معايير للمخزونات من اجل تسهيل عملية مقارنة وتفسير القوائم المالية للشركات المدرجة في بلدان مختلفة	1.2857	0.45723	32.1425	-10.124
6	يساهم مشروع التقارب في تشجيع شركات متعددة الجنسيات و الذي يساعدها في توحيد قوائم المالية	1.1667	0.37720	29.1675	-14.318
جميع فقرات المحور الثاني					
	1.2540	0.28806	31.35	-165.784	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20 (مستوى الدلالة المستخدم هو $\alpha = 0.05$)

- يبين الجدول رقم (05) أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى للمحور الثاني " يعتبر مشروع التقارب خطوة إيجابية في توحيد الافصاح عن المخزونات في القوائم المالية " تساوي 1.16 و الوزن النسبي يساوي 29.16 % وهو أقل من الوزن النسبي المتوسط " 50% وقيمة t المحسوبة تساوي -12.356 و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ، كما أن الانحراف المعياري للفقرة هو 0.43، و هذا يعني رفض الفرضية البديلة (H_1) و قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على انه يوجد اختلاف في متوسط إجابات افراد العينة عن درجة الحياد (2)، عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، و بما ان متوسط إجابة افراد

العينة هو 1.16 الذي يقع في مجال موافق، و هذا يعني ان افراد العينة اجابتهم متفقة فيما يخص أنه يعتبر مشروع التقارب خطوة إيجابية في توحيد الإفصاح عن المخزونات في القوائم المالية.

- يبين الجدول رقم (05) أن المتوسط الحسابي للفقرة الثانية للمحور الثاني "إستطاع مشروع التقارب اختزال مجموعة من الفوارق في الإفصاح عن المخزونات في القوائم المالية" تساوي 1.28 و الوزن النسبي يساوي 32.14% وهو أقل من الوزن النسبي المتوسط " 50% وقيمة t المحسوبة تساوي -8.360 و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ، كما أن الانحراف المعياري للفقرة هو 0.55، و هذا يعني رفض الفرضية البديلة (H_1) و قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على انه يوجد اختلاف في متوسط إجابات افراد العينة عن درجة الحياد (2)، عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، و بما ان متوسط إجابة افراد العينة هو 1.28 الذي يقع في مجال موافق، و هذا يعني ان افراد العينة اجابتهم متفقة فيما يخص أنه إستطاع مشروع التقارب اختزال مجموعة من الفوارق في الإفصاح عن المخزونات في القوائم المالية.

- يبين الجدول رقم (05) أن المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة للمحور الثاني " لا يكفي التوجه نحو مشروع تقارب المعايير دون إلزام المؤسسات بالإفصاح عن كل التغييرات في المعايير المحاسبية " تساوي 1.23 و الوزن النسبي يساوي 30.95% وهو أقل من الوزن النسبي المتوسط " 50% وقيمة t المحسوبة تساوي -10.194 و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ، كما أن الانحراف المعياري للفقرة هو 0.48، و هذا يعني رفض الفرضية البديلة (H_1) و قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على انه يوجد اختلاف في متوسط إجابات افراد العينة عن درجة الحياد (2)، عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، و بما ان متوسط إجابة افراد العينة هو 1.23 الذي يقع في مجال موافق، و هذا يعني ان افراد العينة اجابتهم متفقة فيما يخص أنه لا يكفي التوجه نحو مشروع تقارب المعايير دون إلزام المؤسسات بالإفصاح عن كل التغييرات في المعايير المحاسبية .

- يبين الجدول رقم (05) أن المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة للمحور الثاني " لا يكفي التوجه نحو مشروع تقارب المعايير دون معالجة جميع الاختلافات بين المعيارين " تساوي 1.38 و الوزن النسبي يساوي 33.52% وهو أقل من الوزن النسبي المتوسط " 50% وقيمة t المحسوبة تساوي -5.758 و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ، كما أن الانحراف المعياري للفقرة هو 0.69، و هذا يعني رفض الفرضية البديلة (H_1) و قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على انه يوجد اختلاف في متوسط إجابات افراد العينة عن درجة الحياد (2)، عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، و بما ان متوسط إجابة افراد العينة هو 1.38 الذي يقع في مجال موافق، و هذا يعني ان افراد العينة اجابتهم متفقة فيما يخص أنه لا يكفي التوجه نحو مشروع تقارب المعايير دون معالجة جميع الاختلافات بين المعيارين .

- يبين الجدول رقم (05) أن المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة للمحور الثاني " يساهم مشروع التقارب المحاسبي في معالجة الاختلافات المحاسبية خاصة في في معايير للمخزونات من اجل تسهيل عملية مقارنة وتفسير القوائم المالية للشركات المدرجة في بلدان مختلفة " تساوي 1.28 و الوزن النسبي يساوي 32.14% وهو أقل من الوزن النسبي المتوسط " 50% وقيمة t المحسوبة تساوي -10.124 و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ، كما أن الانحراف المعياري للفقرة هو 0.45، و هذا يعني رفض الفرضية البديلة (H_1) و قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على انه يوجد اختلاف في متوسط إجابات افراد العينة عن درجة الحياد (2)، عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، و بما ان متوسط إجابة افراد العينة هو 1.28 الذي يقع في مجال موافق، و هذا يعني ان افراد العينة اجابتهم متفقة فيما يخص مساهمة مشروع التقارب المحاسبي في معالجة الاختلافات المحاسبية خاصة في في معايير للمخزونات من اجل تسهيل عملية مقارنة وتفسير القوائم المالية للشركات المدرجة في بلدان مختلفة.

- يبين الجدول رقم (05) أن المتوسط الحسابي للفقرة السادسة للمحور الثاني " يساهم مشروع التقارب في تشجيع شركات متعددة الجنسيات و الذي يساعدها في توحيد قوائم المالية " تساوي 1.16 و الوزن النسبي يساوي 29.16% وهو أقل من الوزن النسبي المتوسط " 50% وقيمة t المحسوبة تساوي 14.318- و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ، كما أن الانحراف المعياري للفقرة هو 0.37، و هذا يعني رفض الفرضية البديلة (H_1) و قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على انه يوجد اختلاف في متوسط إجابات افراد العينة عن درجة الحياد (2)، عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، و بما ان متوسط إجابة افراد العينة هو 1.16 الذي يقع في مجال موافق، و هذا يعني ان افراد العينة اجابتهم متفقة فيما يخص مساهمة مشروع التقارب في تشجيع شركات متعددة الجنسيات و الذي يساعدها في توحيد قوائم المالية .

- يبين الجدول رقم (05) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث تساوي 1.25 و الوزن النسبي يساوي 31.35% وهو أقل من الوزن النسبي المتوسط " 50% وقيمة t المحسوبة تساوي 16.5784- ، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 هي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للفقرة هو 0.28 ، وهذا يعني رفض الفرضية البديلة (H_1) و قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على انه يوجد اختلاف في متوسط إجابات افراد العينة عن درجة الحياد (2)، عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، و بما ان متوسط إجابة افراد العينة هو 1.25 الذي يقع في مجال موافق، و هذا يعني ان افراد العينة اجابتهم كانت متفقة فيما يخص جميع فقرات المحور الثالث.

- نتيجة اختبار الفرضية الثانية:

حسب نتائج اختبار T لعينة واحدة فيما يخص فقرات المحور الثاني، بينت أن افراد عينة الدراسة متفقون على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية على أن مشروع التقارب يساهم في توحيد الإفصاح عن المخزونات في القوائم المالية من خلال مشروع التقارب، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة (H_1) ونقبل الفرضية الصفرية (H_0): التي تنص على انه توجد علاقة ذو دلالة احصائية حسب اجابات عينة الدراسة لكل من (الأكاديميين و محافظي الحسابات و محاسبين) على أن مشروع التقارب يساهم في توحيد الإفصاح عن المخزونات في القوائم المالية.

7. خاتمة:

تعتبر طرق التقييم و الإفصاح عن المخزونات و الاختلاف في طرق التقييم من أهم المؤثرات الرئيسية على القوائم المالية، وهذا ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية، وذلك حتى يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها من طرف مستعملها، وتعتبر القوائم المالية من أهم المصادر نظرا لسهولة إيصال المعلومات بواسطتها، فهي تلعب دورا بارزا في تخفيض حالة عدم التأكد وتقليص فجوة بين الإدارة و المستخدمين ، مما يساعد المهتمين على تقييم أداء المؤسسات بشكل موضوعي.

إن التأيد الواسع من طرف أفراد العينة الذين تم دراستهم من خلال مجموعة من الآراء والإجابات يتفقون على أن أهم الاختلافات في طرق محاسبية المحاسبية تأثر على قوائم المالية و أيضا يتفقون على مشروع التقارب يساهم في تقليص الاختلافات بين المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية مما يساهم في تسهيل قراءة القوائم المالية .

8. قائمة المراجع:

المقالات:

1. نعيم دهمش، (2015)، معايير المحاسبة الدولية وهيمنة العولمة، مجلة الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد مئة وستة عشر.
2. مركز الدراسات والمعلومات، (2005)، صناعة المعايير المحاسبية الدولية التطور ودور المجالس الوطنية والدولية، هيئة المحاسبة والمراجعة لدول المجلس التعاون لدول الخليج العربي.
3. Evelyne Lande, (2005), La Réforme des cadres comptables conceptuels de L'IASB Et du FASB : Quelles Evolutions ? Quels Enjeux?, Spécial IAS/IFRS, R.F.C. 380, Septembre.
4. Hoarau C, (2003), Le Passage aux normes IAS-IFRS : Une Révolution comptable ?, In Dossier « IAS / IFRS », La Revue du financier, N°144.
5. Odile Barbe, Laurent Didolet, (2012), Panorama de l'application des normes IFRS dans le monde et convergence avec les Us GAAP, Revue Française de comptabilité, N°450.
6. Colasse B, (2003), Réflexions sur l'harmonisation comptable internationale : De la resistible ascension de L'IASC/IASA, communication à la conférence prononcée à l'école des sciences de la gestion de l'université du Québec A Montréal.
7. Walton P, (2003), Le Processus d'élaboration des normes IFRS », In Dossier IAS / IFRS, La Revue du financier, N° 144.
8. Christophe Marion, (2008), Révision du cadre conceptuel : Avec Ou Sans Stewards hip ? La Comptabilité doit- elle être redditionnelle?, In RFC, N° 409.